

شكراً لحضوركم... المحاضرة ستبدأ بعد قليل

عقود المشتقات المالية ودورها في الاقتصاد

الدكتور عبد الجبار أحمد الطيب

أستاذ المالية العامة والاقتصاد المساعد

كلية الحقوق – جامعة البحرين

محددات المحاضرة

- القانون والاقتصاد
- البورصة والاقتصاد
- المشتقات المالية

القانون والاقتصاد

- العلاقة بين القانون والاقتصاد : تكاملية .
- دور الدولة في الاقتصاد : الدولة المتدخلة + عناصر الإنتاج .
- الدستور البحريني والاقتصاد.
- قراءة في بعض التشريعات المالية والاقتصادية البحرينية وأثرها على الاقتصاد (القيمة المضافة + حماية المنافسة + تعديل قانون المصرف المركزي)

ميثاق العمل الوطني والدستور البحريني والاقتصاد

الميثاق : يقوم النظام الاقتصادي في دولة البحرين على المبادرة الفردية ، وحرية رأس المال في الاستثمار والتنقل مع دعم وتأكيد دور القطاع الخاص في تنمية الموارد وتنشيط الحركة الاقتصادية. وقد وفر هذا النظام في الحقب الماضية نشاطا اقتصاديا واستثماريا ملموسا ، وأنتج تدفقا مشهوداً لرؤوس الأموال للاستثمار في البلاد.

المادة (٩)

أ - الملكية ورأس المال والعمل، وفقاً لمبادئ العدالة الإسلامية، مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون.

مادة (١٠)

أ - الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه التنمية الاقتصادية وفقاً لخطة مرسومة، وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون.

مادة (٨٧)

كل مشروع قانون ينظم موضوعات اقتصادية أو مالية، وتطلب الحكومة نظره بصفة عاجلة، يتم عرضه على مجلس النواب أولاً ليبت فيه خلال خمسة عشر يوماً، فإذا مضت هذه المدة عرض على مجلس الشورى مع رأي مجلس النواب إن وجد، ليقرر ما يراه بشأنه خلال خمسة عشر يوماً أخرى، وفي حالة اختلاف المجلسين بشأن مشروع القانون المعروض، يعرض الأمر على المجلس الوطني للتصويت عليه خلال خمسة عشر يوماً، وإذا لم يبت المجلس الوطني فيه خلال تلك المدة جاز للملك إصداره بمرسوم له قوة القانون.

قراءة في بعض التشريعات المالية والاقتصادية
البحرينية وأثرها على الاقتصاد
(القيمة المضافة + حماية المنافسة + تعديل قانون
المصرف المركزي)

مادة (٢)

أغراض المصرف المركزي

يهدف المصرف المركزي، في إطار السياسة الاقتصادية العامة للمملكة وبما يساعد على تنمية ودعم الاقتصاد الوطني، إلى تحقيق الأغراض الآتية:

٢- المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي بالمملكة.

٤- تطوير القطاع المالي في المملكة وتعزيز الثقة فيه.

البورصة

- مفهوم البورصة
- السوق المنظم وغير المنظم
- السوق الأولي والسوق الثانوي
- المضارب والمستثمر
- السهم والسند (الأدوات الأساسية)

تعريف البورصة

هي سوق محدد مكانيا ومنظم تنظيما عاليا وتشرف على ادارته هيئة ذات نظام خاص من خلال القوانين واللوائح التي تلزم المتعاملين داخلها بشكل يومي غالبا.

- عناصر البورصة :

- ١- المكان : وهو البناء المحدد المزود بتكنولوجيا عالية ، لعقد اجتماع المتعاملين ويشتمل على الصالة الكبيرة التي تسمى المقصورة.
- ٢- المواعيد : يوميا فيما عدا العطل الرسمية ، ويمكن ان تنعقد مرة يوميا او اكثر بحسب حجم التعامل.
- ٣- التنظيم : حيث لابد ان تدار البورصة عبر لوائح ونظم يتولاها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ٤- المتعاملون : عمليات البورصة فنية تتطلب أشخاصا مؤهلين يسمون السماسرة ، يتولى السمسار او الوكيل العمل داخل البورصة بتعليمات وتوجيهات العميل(بائع او مشتري) وله ان يفوض مندوبا يعمل بإسمه ولحسابه وبتوجيهاته.
- ٥- التخصص : أي مختصة بالتعامل في شيء معين ، اما سلع او أوراق مالية او خدمات وغيرها .

الفرق بين البورصة والسوق العادي

البورصة	السوق العادي	وجه المقارنة
يكفي وجود عينة ويمكن التعامل على سلع او أوراق مالية غائبة	وجودها امر ضروري ليتم فحصها وتقييمها	وجود البضاعة
التسليم يتم بعد فترة قصيرة وذلك لاستكمال إجراءات البورصة وقد يتم التسليم في مدة طويلة في العمليات الآجلة	التسليم فوري متى تم الاتفاق وسلم الثمن	التسليم
يجب توافر شروط : عدم التلف السريع ، سهولة النقل ، ذات طلب كبير ، سهولة الوصف والتحديد	يتم التعامل في سلع مختلفة متجانسة او غير متجانسة ، دون قيود	نوع البضاعة
التعامل من خلال وسطاء "سماسرة" ، ويجب ان يكون السمسار مدرجاً في قائمة تحدها إدارة البورصة	التعامل مباشر بين البائع والمشتري وقد يوجد وسيط ولا يشترط فيه تأهيل فني معين	المتعاملين
التعاملات ضخمة وعلنية وبالتالي الأسعار التي تقرر في البورصة تصبح عادة الأسعار السائدة في السوق	لا يؤثر بشكل كبير على المستوى العام للأسعار بسبب قلة الصفقات وعدم إذاعة الاسعار	التأثير على الاسعار
يومية ما عدا العطل الرسمية ، وفي ساعات محددة	قد تكون يومية او أسبوعية او شهرية ، وقد تكون دون تحديد وقت محدد في اليوم	الزمن
تحكمها قواعد قانونية مكتوبة واعراف ثابتة ولها إدارة مستمرة وشروط واضحة للتعامل	تعتمد على العرف السائد	التنظيم

السوق المنظمة وغير المنظمة

- السوق المنظمة هي التي تخضع لتنظيم واضح من خلال إدارة مستقلة ولوائح وقوانين .
- السوق غير المنظمة : هي التي تتم بين بائعين ومشتريين دون ان تتوفر شروط السوق المنظمة .

السوق الأولية (سوق الإصدار)

- هي السوق التي يتم فيها التعامل مع الأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة سواء من شركات المساهمة او من الدولة ، فعندما تنشأ شركة جديدة فإنها تطرح أسهمها ابتداء في هذه السوق للاكتتاب العام أو عندما ترغب شركة في زيادة رأس مالها .

- اذن هذه السوق هي التي تمت البورصة بالأوراق المالية " سند ، سهم وغيرها " .

السوق الثانوي "سوق التداول"

- هي السوق التي يتم فيها التداول في الأوراق المالية ، حينما يرغب المستثمرون في سوق الإصدار ببيع أوراقهم المالية ، حيث يتم تداولها في السوق الثانوي.
- وهي التي تسمى السوق المنظمة لأن مكانها البورصة ذاتها .
- يقصد بالتداول نقل ملكية الورقة المالية تبعا لشكلها القانوني ، فالاسمية تنقل ملكيتها بطريق القيد في السجل ، اما الورقة لحاملها فتتقل بطريق المناولة او التسليم ، اما الورقة المالية الاذنية فتتقل بالتظهير .

السهم والسند

- السهم** : هو حصة الشريك في رأس مال الشركة .
- المساهم يعتبر شريكاً في رأسمال بقيمة الأسهم التي خصصت له.
- للمساهم الحق في المشاركة في الإدارة ، الحصول على الأرباح ، وعليه تحمل الخسائر ، ويقتسم الفائض عند التصفية.
- السند** : هو صك مديونية قابل للتداول ويمثل جزء من قرض تصدره الدولة او احدى شركات الأموال (مساهمة ، توصية بالاسهم) ، وتتعهد برد قيمتها مع ما يحققه من ايراد في مواعيد لاحقة .
- الدائن يكون مدينا بقيمة السند وعوائده .

في حالة تصفية الشركة أيهما يقدم صاحب السهم ام حائز السند ؟

المستثمر والمضارب

- المستثمر في الأصل يستهدف التدفق المالي حيث انه يحتفظ بالاوراق المالية بغية الحصول على دخل منتظم "عائد الاستثمار" .
- اما المضارب فيبحث عن صفقات آنية هدفها الربح الفوري فلا يهتم بدخل الصكوك بل يستهدف الربح من البيع بالحصول على فرق الأسعار .

التعامل الآجل

- هو التعامل الذي يسوى بعد أجل معين يتفق عليه عند عقد العملية.

- عادة ما تكون الغاية من التعامل الآجل الاستفادة من فروق أسعار الأوراق المالية بين تاريخ التعاقد والتاريخ المحدد لتنفيذ العملية في المستقبل وهو تاريخ اجراء المقاصة .

- هذه التعاملات لابد ان تخضع لتنظيم جهة معينة لما فيها من تأثير كبير على الأسعار بما يضر بصغار المستثمرين ، خصوصا أن تقلبات الأسعار كثيرا ما تكون مفتعلة من جانب المضاربين .

- وهنا نفهم بأن المضاربين في البورصة على نوعين : مضارب بالنزول ومضارب بالصعود .

- ونركز هنا على العمليات الآجلة الباتة وهي العمليات التي تلزم نهائيا البائع والمشتري بحيث لا يكون لأحدهما حق العدول عن التزامه بدفع الجزاء وهو ما يدفعهم للمضاربة وعقد عمليات عكسية ، بعكس العمليات الآجلة الجزائية .

المضارب بالصعود "المشتري" والمضارب بالنزول "البائع" مع تطبيق العمليات العكسية

المضارب بالنزول "البائع"

- الهدف : المضاربة مع تحديد الخسارة .

(ب) مضارب على نزول قيمة سندات حكومية فباع ٢٥ سندا في ١ أكتوبر بحيث يتم التسليم في ١٥ أكتوبر ، وسعر السند ١٠ دينار .

لم تتحقق توقعاته وهي انخفاض الأسعار قبل حلول الاجل حيث ارتفعت السندات في ١٠ أكتوبر الى ١١ دينار .

(العملية العكسية): سيشتري ٢٥ سندا في ١٠ أكتوبر بسعر ١١ دينار بحيث يكون التسليم في ١٥ أكتوبر ، وهنا ستحدد خسارته بواقع دينار واحد عن كل سند .

في يوم التسليم (١٥ أكتوبر): $٢٥ * ١٠ = ٢٥٠$ دينار (البائع دائن)
 $٢٥ * ١١ = ٢٧٥$ دينار (البائع مدين)

بإجراء المقاصة بين العمليتين يكون قد خسر ٢٥ دينار فقط .

المضارب بالصعود "المشتري"

- الهدف : المضاربة مع تحديد الخسارة .

(أ) مضارب على صعود قيمة سندات حكومية فاشترى في ١ أكتوبر ٢٥ سندا بحيث يتم التسليم في ١٥ أكتوبر ، وكان سعر السند ١٠ دينار .

لم تتحقق توقعاته وهي زيادة الأسعار قبل حلول الاجل حيث هبطت السندات في ١٠ أكتوبر الى ٩ دينار .

(العملية العكسية): سيعيد بيع ال ٢٥ سند في ١٠ أكتوبر بسعر ٩ دينار للسهم بحيث يتم التسليم في ١٥ أكتوبر ، بهذه الطريقة ستحدد خسارته بواقع دينار واحد عن كل سند .

في يوم التسليم (١٥ أكتوبر): $٢٥ * ١٠ = ٢٥٠$ دينار (المشتري المدين)
 $٢٥ * ٩ = ٢٢٥$ دينار (المشتري دائن)

بإجراء المقاصة بين العمليتين : يكون قد خسر فقط ٢٥ دينار .

المشتقات المالية
FINANCIAL DERIVATIVES

- تكلفة الفرصة البديلة .
- طبيعة المشتقات المالية
- أنواع المشتقات المالية
- استخدامات المشتقات المالية
- دور المشتقات في تعزيز النمو الاقتصادي + الانتعاش الاقتصادي

بعض النصوص القانونية في التشريع البحريني التي أوردت مصطلح المشتقات المالية

- المادة (٨١) من اللائحة التنفيذية لقانون القيمة المضافة :

- (أ) تُعفى من الضريبة توريد الخدمات المالية المحددة في الفقرة (ب) من هذه المادة، ويُستثنى من ذلك ما يُسدّد عن الخدمة صراحة كرسوم أو عمولة أو خصم تجاري.
- (ب) يقصد بالخدمات المالية، الخدمات المرتبطة بالتعاملات النقدية وتشمل دون حصر المعاملات الآتية:
 - (٥) توريد أو إصدار المشتقات المالية أو العقود المؤجلة أو الترتيبات اللازمة لها.
 - (٩) توفير أو نقل الأدوات المالية، أو الصكوك المالية، أو المقايضات، أو الخيارات، أو أي عقود مالية آجلة.

- المادة (٧٠) من قانون إعادة التنظيم والإفلاس :

إنهاء عقود المشتقات المالية

- (أ) يحق للطرف المتعاقد الآخر في عقد مشتق مالي مع المدين مباشرة حقه في إنهاء المعاملة بما في ذلك التعجيل في الإنهاء أو تسييل العقد، أو معاوضة الالتزامات العقديّة التي لم يتم الوفاء بها، أو مباشرة حقوقه بشأن أيّ مال مثقل بحق ضمان وذلك عن الالتزامات العقديّة التي لم يتم الوفاء بها، أو مباشرة حقوق المقاصّة، في أيّ وقت بعد الموافقة على افتتاح إجراءات الإفلاس بسبب الإخلال بالعقد بما في ذلك الإخلال الناشئ عن رفع الدعوى. ولا يجوز تأخير مباشرة هذه الحقوق أو وقفها أو تقييدها أو غير ذلك استناداً لأيّ نص في هذا القانون.

- قرار رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢٣ بإصدار لائحة تحديد أنواع الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها والتزامات الأطراف المعنية بعملية إصدار كل

نوع منها:

مادة (٢): أنواع الأوراق المالية التي يجوز إصدارها أو طرحها للتداول :

تقتصر الأوراق المالية التي يجوز إصدارها أو طرحها للتداول في المملكة على الأوراق المالية الآتية:

- ٨- العقود والخيارات الآجلة والمشتقات المالية الصادرة عن المؤسسات المالية المرخص لها من قبل المصرف، أو الموافق عليها من قبل السلطات الإشرافية والرقابية المختصة بالأسواق المالية خارج المملكة.

تكلفة الفرصة البديلة

هي الفائدة التي يخسرها الفرد عند اختياره لخيار ما بدلاً عن خيار آخر .

او هي مجموع الفرص او المكاسب المحتملة التي قد يفقدها المستثمر او الشخص العادي عند اختياره خياراً استثمارياً معيناً على حساب خيار آخر .

مثال مبسط للتوضيح : انت تمتلك شركة وامامك خيارين ، الأول ان تستثمر في سوق الأسهم والسندات بعائد في عامين ١٥% ، او ان تحدث معدات شركتك الحالية ومن المتوقع ان يكون عائد التحديث ١٢% لنفس المدة .

– تكلفة الفرصة البديلة هي ٣% لصالح الاستثمار في سوق الأسهم والسندات.

مثال آخر : شركة تعاني من أزمة مالية ولا بد من أن تخفيض مصروفاتها ، صاحب الشركة أمام خيارين : اما ان يفصل عمال في بعض الأقسام أو تحويل عدد من العمال للعمل بالساعة من المنزل وعن بعد ، ايهما الأفضل ؟

طبيعة المشتقات المالية

- من الناحية المالية : هي أدوات مالية ووسائل للتداول تستند على أصل كالأسهم او السندات او السلع وغيرها .
- من الناحية القانونية : هي التزام تبادلي يشكل نوعاً من العقود هي عقود المشتقات المالية .
- من الناحية المحاسبية : هي أداة مالية كالأسهم والسندات ، ولكنها لا تضمن في الميزانية العمومية للشركة ، لكونها لا تمثل تدفقاً مالياً ناتجاً عن حياة أصل معين .

أهم أنواع عقود المشتقات المالية

- عقود الخيارات OPTIONS
- العقود المستقبلية FUTURES.
- العقود الآجلة. FORWARDS.

عقود الخيارات OPTIONS

هو عقد يمنح فيه البائع الحق في شراء أصل معين (سلعة ، عملة ، ورقة مالية ... الخ) للمشتري بسعر محدد يطلق عليه سعر التنفيذ خلال مدة العقد (أجل معين) وهي عادة ٣ شهور، وذلك مقابل ثمن يدفعه المشتري في نفس الوقت .

- الخيار على نوعين :

خيار الطلب او الشراء **CALL OPTION**: عقد يمنح المشتري أحقية شراء أصل معين بمبلغ معين في مدة معينة مقابل دفع علاوة (ثمن الخيار) ، وهو قابل للتداول ، ان من يشتري يكون عادة متوقعا ارتفاع السعر خلال فترة الخيار.

خيار العرض او البيع **PUT OPTION**: عقد يعطي البائع أحقية بيع أصل معين بثمن معين خلال أجل معين مقابل ان يدفع علاوة (ثمن الخيار)، وهو قابل للتداول ، وعادة ما يكون متوقعا انخفاض السعر.

مثال على عقد الخيارات

عندما يرغب مستثمر في شراء ١٠٠ سهم من شركة (ص) وكان سعر السهم الحالي هو ٩٠ دينار بحريني ولا تتوفر لديه سيولة الآن ، ويتوقع أن تتوفر لديه السيولة خلال مدة قريبة فلنفترض انها ٣ أشهر ، واذا أقبل حينها على الشراء فإن السهم سيرتفع ، فلكي لا يفوت الفرصة الحالية يقوم بالتعاقد بعقد خيار بالشراء بسعر تنفيذ ٩٠ دينار بحريني ، ويدفع قيمة العلاوة وهي ٣ دينار عن كل سهم ، وبالتالي يدفع ٣٠٠ دينار عن الصفقة ككل .

يضمن هنا المشتري أنه امتلك خيار الشراء خلال مدة ٣ اشهر ، فإذا رغب في الشراء بعد شهرين وكان سعر السهم ١٠٠ دينار فإن له الحق في شراء السهم بمبلغ ٩٠ دينار فقط ، ثم يقوم ببيع السهم بقيمته السوقية وهي ١٠٠ دينار ويستفيد الفرق بين السعرين .

العقود الأجلة FORWARDS

هو اتفاق بين طرفين اما لشراء او بيع أصل ما في لتاريخ قادم بسعر معين يتحدد عند التعاقد .

- لا تتم هذه العقود في السوق المنظمة لأنها تتماشى مع احتياجات ومجالات قد لا تتعامل بها السوق المالي.

- تستخدم هذه العقود للتحوط والحماية من تقلبات الأسعار .

مثال على العقود الآجلة

- تقوم شركة تأجير سيارات بالتعاقد بعقد مستقبلي لشراء كميات واستبدال كميات معينة من إطارات السيارات بسعر محدد وثابت ومتفق عليه ، وبالتالي تتحوط من أي تغير في الاسعار بالارتفاع خلال مدة العقد .

- تشتري شركة طيران كمية معينة من وقود الطائرات بسعر معين لمدة معينة ، وهنا تتجنب تقلبات الأسعار في أسعار الوقود وتشتري بالسعر المحدد في العقد الآجل .

- يتفق تاجر مع آخر على بيعه عشرة أطنان من القمح ، تسلم في تاريخ معين بسعر ٥٠ الف دينار بحريني تدفع في نفس يوم التسليم .

العقود المستقبلية FUTURES

- هو عقد أجل ولكن تم وضع قواعد محددة له تجعله قابلاً للتداول في السوق المالي ، ويكون السوق هو الضامن لتنفيذ العقد .

- الهدف من العقود المستقبلية هو تحديد السعر المستقبلي للأصل والتحوط ضد التقلبات في السوق .

- هو اتفاق بين طرفين يلتزم فيه احدهما بتسليم أصل معين بسعر محدد ، مع تحديد تاريخ ومكان التسليم ، ويتم التسليم وتنفيذ العقد المستقبلي وتسوية الالتزامات المترتبة عليه لدى طرف ثالث هو (غرفة المقاصة **CLEARING HOUSES**) ، والتي تستقطع هامشاً معيناً .

دور غرفة المقاصة في السوق المنظمة

تقوم غرفة المقاصة بمراقبة أسعار الأصول في هذه العقود المستقبلية ، فإذا تحرك سعر السوق هبوطا او ارتفاعا طلبت الغرفة من المتعاقد المتضرر **رفع هامشه بما يتناسب مع التغير** ، ويغلب على هذه العقود انها للمضاربة وليس التحوط ، فقلما ان تنتهي هذه العقود بالتنفيذ الفعلي بتسليم المبيع ودفع الثمن .

مثال على العقود المستقبلية

- فلنفترض أنك تريد شراء ١٠٠ برميل من النفط في شهر ديسمبر من العام الحالي. سعر النفط الآن هو ٧٠ دولارا للبرميل، لكنك تخشى أن يرتفع إلى ٨٠ دولارا في ديسمبر. لذلك، تقوم بإبرام عقد مستقبلي مع بائع آخر يوافق على بيعك ١٠٠ برميل من النفط بسعر ٧٥ دولارا للبرميل في ديسمبر. بهذا العقد، تضمن أنك ستحصل على النفط بسعر أقل من السعر المتوقع في المستقبل، وتحمي نفسك من ارتفاع الأسعار.
- الآن، لنفترض أنه في شهر ديسمبر، سعر النفط انخفض إلى ٦٥ دولارا للبرميل. في هذه الحالة، ستخسر ١٠ دولارات على كل برميل تشتريه بموجب العقد المستقبلي، لأنك كنت تستطيع شراءه بسعر أقل من السوق. ولكن إذا كان سعر النفط قد ارتفع إلى ٨٥ دولارا للبرميل، فستربح ١٠ دولارات على كل برميل تشتريه بموجب العقد المستقبلي، لأنك كنت تشتريه بسعر أقل من السوق.

الفرق بين العقد الآجل والعقد المستقبلي

عقد المستقبلات	العقد الآجل
عقد نمطي ينظمه السوق	عقد بيع يصيغه الأطراف .
يكون على السلع او الأسهم او السندات وغيرها	عادة يكون على السلع
الغرض عادة المضاربة لذلك تنتهي بالتسوية	الغرض عادة التحوط وتنتهي بالتسليم
يدفع فيها هامش متغير بحسب تقلبات السوق تحت اشراف ومتابعة غرفة المقاصة	لا يدفع فيها هامش متغير
يتم تسويته في أي وقت خلال مدة العقد بحسب قوانين السوق	يتم في اجل التسليم

استخدامات المشتقات المالية

- التحوط ضد مخاطر السوق :

١- تهدف المشتقات المالية لتقليل حالة عدم التأكد وتخفيض تأثير الخطر مع العلم مسبقاً بإمكانية خسارة بعض العوائد .

٢- المخاطر التجارية والمخاطر غير التجارية : المستثمر يضمن المخاطر التجارية وبالتالي عليه ان يخطط لاستثماراته بشكل آني ومستقبلي .

مثال : تشتري احدى شركات الطيران مادة الجازولين وهي من مشتقات النفط كوقود للطائرة بسعر ٥٠ دولار للجالون (٥ لتر تقريبا) والجازولين من مشتقات النفط ، وبالتالي تتغير ارتفاعاً ونزولاً مع ارتفاع او انخفاض سعر النفط ، فتقوم الشركة وفي اطار خطتها بالدخول في عقد مستقبلي بشراء كميات من الجازولين بسعر محدد متفق عليه طوال مدة معينة وبالتالي تتجنب الشركة ارتفاع سعره خلال المدة المتفق عليها ، وهي متيقنة من تحملها الخسارة في حال انخفاض السعر وهذا ما يدخل في المخاطر التجارية .

٢ - خلق توازن في أسعار السوق

حيث ان هذه العقود توفر نوعاً من التأكيد على أسعار معينة للمنتجات المتداولة في السوق لفترة مستقبلية مما يخلق نوعاً من توازن للأسعار في الحاضر والمستقبل وهو ما يعزز من التنافسية والتبادلات التجارية .

٣ - التخطيط للعرض بأسعار تنافسية

- من المهم للاقتصاد ان تكون الأسعار معقولة ، وبالتالي كلما زادت التكاليف على التاجر كلما اضطر لزيادة سعر المنتج ، وهنا يأتي دور عقود المشتقات المالية في انها تؤمن للتاجر المواد الأولية او الوسيطة بسعر معقول متحوطاً من زيادة أسعارها في المستقبل مما يخفض عليه التكاليف ويزيد من التدفقات المالية .

تحقيق أرباح سريعة (المضاربة)

- تضمن المشتقات المالية وخصوصا العقود الآجلة والخيارات تحقيق أرباح سريعة للمضارب دون حاجة لأن يمتلك الأصل كونه يستفيد من تقلبات الأسعار.

تنشيط سوق المال (البورصة)

عادة ما تكون اكبر مشكلة لدى المستثمر توافر السيولة حالياً ،
وبالتالي فإن المشتقات المالية توفر للمستثمر صفقات مربحة بدفع
جزء من قيمة كامل الصفقة حالياً .

الشمول المالي وكمال السوق

الشمول المالي مصطلح حديث في يقصد به ان الخدمات المالية تصل لجميع فئات المجتمع وخصوصاً منخفضي ومحدودي الدخل ، وبالتالي فمع إمكانية الدخول في عقود المشتقات من قبل هذه الفئة خصوصاً في المجال الزراعي فإن النظام المالي في الدولة والمصرفي سيكون محتوياً على حسابات وسجلات لهذه الفئة مما يمكن من توفير الخدمات المالية لهم ، فتكون المشتقات المالية طريقاً لضمان الشمول المالي .

الامر الآخر أن تطور التكنولوجيا المالية يستدعي التطور الشامل في جميع مجالات الأسواق المالية وغير المالية وهو ما يتطلب توفير أصناف ومنتجات مالية متنوعة تلبي احتياجات السوق ومنها المشتقات المالية .

دور المشتقات في تعزيز النمو الاقتصادي و الانتعاش الاقتصادي

- دور المشتقات في تعزيز النمو الاقتصادي :

الدخل الوطني = الاستثمار الكلي + الاستهلاك الكلي + الانفاق الحكومي + (صادرات - واردات)

- دور المشتقات في تعزيز الانتعاش الاقتصادي .

مخاطر المشتقات المالية

- في السوق غير المنظمة قد تحدث مخاطر ائتمانية في حال عدم قدرة المشتري على سداد المقابل عند حلول الاجل .
- مخاطر السوق في ذاته : ويقصد بها التقلبات الاقتصادية التي قد تكون وليدة أزمات مالية مفاجئة.
- اذا كان الغرض فقط هو المضاربة والاستفادة من فروقات الأسعار فإن هناك مخاطر قانونية متوقعة من أهمها ان التعاقد على محل غير مشروع بموجب قانون الدولة ، كما ان المخاطر القانونية تتشعب اذا كان العاقد بين طرفين في بلدين مختلفين .
- مخاطر نابعة من ان يكون المبلغ المسدد لهامش او العلاوة ليسا تحت ملكية الطرق المتعاقد بشكل كامل وانما هي قروض مما يعني ان التمويلات التي تتم تكون نوعا من بيع الديون .

شكرا لكم

سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا
انت استغفرك واتوب إليك